



أثر تطبيق القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على ملائمة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الإستثمارية
"دراسة ميدانية على سوق الخرطوم للأوراق المالية"

إبراهيم يعقوب إسماعيل و هلال يوسف صالح

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- كلية الدراسات التجارية

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم القيمة العادلة وكيفية قياسها وعلاقتها بملائمة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات الإستثمارية، تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية: ما أثر تطبيق القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على ملائمة المعلومات المحاسبية، ما علاقة المعلومات المحاسبية الملائمة بترشيد القرارات الإستثمارية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي معتمدة على المصادر الثانوية والأولية، توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها، تصحح المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة التوقعات السابقة لمتخذ القرار، وأن المعلومات المحاسبية الملائمة التي توفرها القيمة العادلة تساعد المستثمر في تقدير التدفقات النقدية لقراره الاستثماري، كذلك يعتمد المستثمر على المعلومات المحاسبية في حساب العائد والمخاطرة عند اتخاذ القرار الإستثماري، أوصت الدراسة بضرورة استخدام مدخل السوق الذي يعتمد على القيمة السوقية في القياس المحاسبي، وضرورة اعتماد المستثمر على تحليل السوق في تقدير التدفقات النقدية لقراره الإستثماري.

ABSTRACT:

The study aimed at identifying the concept of fair value and its measurement, as well as its relevance for accounting information and rational investment decisions. The problem of the study stemmed from the following questions: What is the effect of accounting measurement application on the basis of fair value on the relevance of accounting information? What is the relationship between the relevance of accounting information and investment decisions rationalization? The study adopted the descriptive analytical method using both secondary and primary sources of data. The study main findings indicated that accounting information based on the fair value corrected the previous forecasting for decision-maker. Actually, the relevance accounting information provided by the fair value would help an investor to forecast the cash flow for his investment decision. Moreover, the investor depends mainly on the accounting information for calculating the risks and returns when taking his investment decision. The study recommends that it is necessary to use the market approach which depends on the market value in accounting measurement; also, the investor should depend on the market analysis for forecasting the cash flow to help estimate cash flow for his investment decision.

الكلمات المفتاحية: التوقيت المناسب، القيمة التنبؤية، التغذية العكسية، العائد والمخاطرة .

المقدمة:

يعتبر الإستثمار جوهر عملية التنمية الاقتصادية نسبة لأهميته الكبيرة في تطوير المجتمع لأنه من الوسائل الضرورية لتطوير المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلاله يمكن تطوير وتوسيع المؤسسات لما يحققه من زيادة في الطاقة

الإنتاجية وإستغلال الموارد المادية والبشرية، ويحتاج القرار الإستثماري إلى معلومات مالية ومحاسبية تتصف بالملاءمة حتى يمكن اتخاذ القرار بصورة يؤدي إلى تحقيق الاهداف المرجوة منه، وهذه المعلومات المحاسبية الملاءمة لا يمكن توفيره في ظل الإعتماد على أساس التكلفة التاريخية الذي يعكس الأحداث التاريخية والتي قد لا تتناسب مع الظروف السائدة وقت اتخاذ القرارات خاصة في ظل ظروف التضخم، لذلك يعتبر القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة البديل الأفضل لتوفير معلومات تتلاءم وحاجة مستخدمي المعلومات المحاسبية.

مشكلة الدراسة:

تؤدي أسواق الأوراق المالية دور كبير في تدعيم خطط التنمية الاقتصادية بناءً على تجميع مدخرات الأفراد وتوفيرها للوحدات الاقتصادية لتوظف في إنتاج السلع والخدمات، ويتوقف نجاح أداء سوق الأوراق المالية على مدى دقة المعلومات الكمية والمالية التي يوفرها هذا السوق، فضلاً عن مدى دقة المعلومات المحاسبية الخاصة بالوحدات الاقتصادية المقيدة بهذا السوق، ويساعد ذلك في ترشيد قرارات تداول الأوراق المالية بالسوق، إلا أن اعتماد غالبية الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية على التكلفة التاريخية في قياس وإعداد المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالقوائم المالية لا تساعد على ترشيد قرارات المستخدمين، ويتطلب ذلك أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة تعكس الوضع المالي الحقيقي للمنشأة وملائمة لحاجات المستخدمين ولا يتم ذلك إلا باستخدام القيمة العادلة في القياس، وتتمثل مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1- ما أثر تطبيق القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على ملائمة المعلومات المحاسبية؟

2- ما علاقة المعلومات المحاسبية الملائمة بترشيد القرارات الإستثمارية؟

3- ما أثر تطبيق القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة في ترشيد قرارات الإستثمار؟

أهمية الدراسة:

أولاً: أهمية الدراسة العلمية تتمثل في:

سد الفجوة في الدراسات التي تناولت ملائمة المعلومات المحاسبية وفق القيمة العادلة وعلاقتها بالقرارات الإستثمارية.

ثانياً: أهمية الدراسة العملية تتمثل في:

1- استفادة مستخدمي المعلومات المحاسبية في سوق الخرطوم للأوراق المالية من نتائج الدراسة في ترشيد قراراتهم.

2- يمكن للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية الاستفادة من نتائج الدراسة من خلال التعرف على طرق

قياس القيمة العادلة التي توفر معلومات محاسبية ملائمة تلبي احتياجات المستفيدين من خدمات سوق الأوراق المالية.

اهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في:

1- بيان دور القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة في توفير معلومات محاسبية ملائمة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

2- بيان دور المعلومات المحاسبية الملائمة في ترشيد القرارات الاستثمارية بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

4- التعرف على علاقة القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة وترشيد القرارات الإستثمارية بسوق الخرطوم للأوراق المالية.

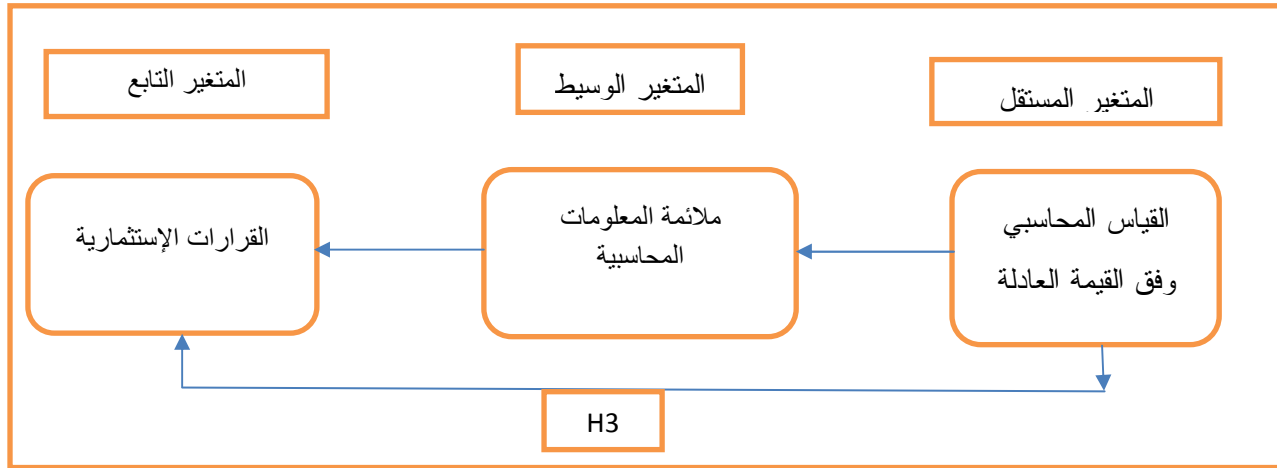
فرضيات الدراسة:

اختبرت الدراسة الفرضيات التالية:

الفرضية الاولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة وملائمة المعلومات المحاسبية.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ملائمة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات الاستثمارية.
الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة و ترشيد القرارات الاستثمارية.

النموذج التصوري للدراسة:



المصدر: إعداد الباحثان، 2016م

متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل: القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة .
- المتغير الوسيط: ملائمة المعلومات المحاسبية .
- المتغير التابع: ترشيد القرارات الإستثمارية .

منهجية الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي معتمدة على المصادر الثانوية والأولية من خلال استمارة استبانة.

حدود الدراسة:

تتقسم حدود الدراسة إلى قسمين:

الحدود المكانية: سوق الخرطوم للأوراق المالية.

الحدود الزمانية: 2016م.

محاور الدراسة:

تتكون الدراسة من مقدمة تشمل الإطار المنهجي والدراسات السابقة وثلاثة محاور تتمثل في:

المحور الأول: مفهوم القيمة العادلة .

المحور الثاني: ملائمة المعلومات المحاسبية والقرارات الإستثمارية.

المحور الثالث: الدراسة الميدانية.

الدراسات السابقة :

دراسة : حمزة محي الدين ، (2007م) :

هدفت الدراسة إلى إختبار مدى منفعة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الإستثمارية بالشركات المدرجة في سوق عمان المالي، وإختبار مدى الإتساق والتجانس في التقارير المحاسبية التي تم الإفصاح عنها من قبل هذه الشركات. تمثلت مشكلة الدراسة في الاسئلة التالية : ما مدى جدوى المعلومات المالية والمحاسبية في ترشيد قرارات المستثمرين؟ ما مدى اعتماد المستثمرين في سوق عمان المالي على التقارير والقوائم المالية عند الحاجة إلى اتخاذ قراراتهم الإستثمارية؟ وما هي أهم المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية الواجب الإفصاح عنها للمساعدة في ترشيد قرارات الإستثمار في الأوراق المالية بسوق عمان المالي؟ توصلت الدراسة إلى أن هنالك تباين بين شركات عينة الدراسة في جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفي نوعية التقارير المحاسبية المستخدمة. أوصت الدراسة بإلزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات الملائمة والكافية لترشيد قرارات الإستثمار في سوق عمان المالي وتجانس التقارير المحاسبية التي تنتج هذه المعلومات في الشركات عينة الدراسة .

دراسة: زيود وآخرون،(2007م) :

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم وجود معايير للإفصاح وعدم التنظيم المهني للمحاسبة والمراجعة والتحليل المالي وإن وجدت فلا تعمل بفاعلية وكفاءة. هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى وعي المتعاملين بأهمية البيانات والمعلومات المحاسبية، وتحديد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في تقارير الشركات المدرجة في سوق عمان المالي ومقارنتها مع تقارير الشركات في البلدان المتقدمة. تكمن أهمية الدراسة من الموقع التي تحتلها الأسواق المالية في الاقتصاد العالمي حيث تعتبر مؤشراً لسلامة الاقتصاد الوطني، كما أنه لا يمكن للأسواق المالية أن تنمو وتزدهر إلا من خلال تنمية الثقة لدى المستثمرين بما تقدمه من معلومات ملائمة لقراراتهم، وهذا لا يتحقق إلا من خلال وجود الإفصاح المحاسبي الذي يحقق الثقة بين المتعاملين. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، زيادة الإفصاح في التقارير المالية يزيد من فعاليتها في ترشيد القرارات، اشتمال التقارير المالية على أرقام مقارنة لعدة سنوات يزيد من كفاءة المعلومات وملائمتها لخدمة توقعات المستثمرين عن أداء الشركات مستقبلاً. أوصت الدراسة بضرورة إلزام الشركات التي تتداول أسهمها من الإفصاح عن البيانات المالية وأي معلومات تكون ضرورية لإطمئنان المساهمين على أموالهم وكيفية إدارتها داخل الشركة وتقليل المخاطر .

دراسة: عبد الرحمن محمد، (2008م) :

تكمن أهمية الدراسة من خلال تزايد الطلب على القوائم المالية المقارنة دولياً في حين أن المعايير المحاسبية المقارنة دولياً كانت على درجة منخفضة من مستوى المقارنة المطلوبة. هدفت الدراسة إلى توضيح متطلبات استخدام نموذج المحاسبة عن القيمة العادلة في دورة التناسق والمساهمة في التناسق الدولي. تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ما هو أثر تطبيق كل من نموذج المحاسبة عن القيمة العادلة ونموذج المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية على اتساق المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية؟ توصلت الدراسة إلى نتائج منها، تعمل محاسبة القيمة العادلة من خلال تطبيق تناسق المحاسبة الدولية على رفع مستوى التناسق وزيادة موضوعية عولمة الأسواق المالية والتكامل الاقتصادي الدولي وزيادة التناسق في البيانات المحاسبية على المستوى الدولي. أوصت الدراسة بضرورة التحول إلى تناسق المحاسبة الدولية من خلال تطبيق محاسبة القيمة العادلة الذي يوفر الأساس المشترك اللازم لمقارنة موضوعية البيانات

المحاسبية على المستوى الدولي، استخدام مفهوم القيمة العادلة للقياس والتقارير عن المعلومات المالية يعتبر أساساً لدورة التناسق التي تعتبر من أهم متطلبات تطبيق المحاسبة الدولية .

دراسة : البشتاوي والمببطين، (2008م) :

تتمثل أهمية الدراسة في إظهار إنعكاسات وتأثيرات القيمة العادلة في ملائمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية. هدفت الدراسة إلى بيان تأثير محاسبة القيمة العادلة في ملائمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية. تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال التالي : ما تأثير القيمة العادلة في ملائمة وموثوقية بيانات القوائم المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية. إتبعنا الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، تعتبر المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة أكثر ملائمة لمتخذي القرارات في شركات الوساطة المالية، وذات موثوقية يمكن الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات، وأن القياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة يعتمد أحياناً على الاجتهادات والتقدير الشخصية، وبالتالي إمكانية التحيز في عملية القياس. أوصت الدراسة بتعديل التعليمات الخاصة بتطبيق القيمة العادلة من قبل الجهات المعنية حتى لا يكون هناك أي مجال للاجتهادات والتقدير الشخصية في تقدير القيمة العادلة والتحيز في عملية قياس البيانات المعدة وفقاً للقيمة العادلة، والتوسع في عقد الدورات والمحاضرات المتخصصة بتطبيق القيمة العادلة للأطراف المعدة والمستخدمة للقوائم المالية .

دراسة: صالح رضا ، (2009م) :

تمثلت مشكلة الدراسة في تساؤل رئيس: ما هي إنعكاسات تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمحلية الموجهة نحو القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية؟ هدفت الدراسة إلى التعرف على معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية والمصرية وأهم مشاكل تطبيقها، و إنعكاساتها على جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات والبنوك بالبورصة المصرية. تكمن أهمية الدراسة في ضرورة تطبيق محاسبة القيمة العادلة في عملية القياس والإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية. اتبعت الدراسة المنهج العلمي الوصفي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، يؤثر تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل إيجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، معلومات القيمة العادلة أكثر ملائمة لاحتياجات مستخدمي التقارير المالية مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية، إلا أنها في نفس الوقت أقل موثوقية من معلومات التكلفة التاريخية. أوصت الدراسة بالعمل على إصدار معيار محاسبي مصري للمحاسبة عن القيمة العادلة يتضمن تعريف واضح لمفهوم القيمة العادلة وأسس قياسها ومتطلبات الإفصاح عنها .

دراسة: Laux and Leuz، (2009م)

تمثلت مشكلة الدراسة في تساؤل رئيس يتمثل في: هل كانت محاسبة القيمة العادلة هي المسؤولة عن الأزمة المالية العالمية؟ توصلت الدراسة إلى ان محاسبة القيمة العادلة ليست المسؤولة عن الازمة المالية، وأنها ليست مجرد نظام للقياس يقوم بالتقرير عن قيم الأصول دون أن يكون له آثار اقتصادية تخصه، وفيما يتعلق ببديل القيمة العادلة فقد توصلت الدراسة إلى أن محاسبة التكلفة التاريخية ليست هي الحل لمشكلات القيمة العادلة، فالتكلفة التاريخية لا تعكس القيمة الأساسية لعناصر القوائم المالية. أوصت الدراسة رغم مشكلات القيم السوقية والتي تتمثل في أنها أحياناً لا تعكس القيم الأساسية للأصول نظراً لتأثر القيم السوقية بالمشكلات السلوكية وعدم رشد المستثمر، بضرورة استخدام القيم السوقية حتى إذا كانت الأسواق لا تتصف بالسيولة ودعم ذلك بالافصاحات الإضافية .

دراسة: شاهر فلاح ، (2012م) :

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وتحسين بيئة قياس القيمة العادلة. تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية: هل توجد فروق معنوية بين آراء مديري البنوك التجارية حول مخاطر قياس القيمة العادلة والمستوي الوظيفي في ظل تطبيق معايير التقارير المالية؟ هل توجد علاقة ارتباط معنوية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وبين مستوى قياس القيمة العادلة بالمصارف التجارية الأردنية؟ اهتمت الدراسة باظهار اهمية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الاردن ومدى ملائمتها للبيئة المحاسبية الاردنية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها، توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وقياس القيمة العادلة. اوصت الدراسة بالعمل على زيادة الوعي لمعدي التقارير المالية في البنوك التجارية الاردنية فيما يتعلق بمعايير التقارير المالية الدولية.

دراسة: الفتلاوي والنصراوي، (2015م) :

هدفت الدراسة إلى بيان دور الإفصاح المحاسبي في تنشيط أسواق الأوراق المالية وترشيد قرارات الإستثمار. تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال التالي : هل يوجد تأثير للإفصاح عن المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية على ترشيد قرار الإستثمار، وهل يساهم الإفصاح المحاسبي في مقارنة تقييم أداء الشركات من خلال المعلومات المعلنة. تكمن أهمية الدراسة في دور الإفصاح المحاسبي في عمل الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية والتي تقدم العديد من الخدمات لمؤسسات الدولة والقطاع الخاص من أجل ترشيد اتخاذ القرارات. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية المعلنة في سوق العراق لأوراق المالية مفهومة للمستثمرين، وقدرة تقييم المستثمرين لقراراتهم من خلال المعلومات المعلنة. أوصت الدراسة بضرورة تقديم المعلومات للمستفيدين في الوقت المناسب لاتخاذ قراراتهم الإستثمارية الرشيدة .

إختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

بالرجوع إلى الدراسات السابقة المتوفرة في الدراسة يتضح للباحثان أن بعضها تناولت القيمة العادلة كمتغير وربطها مع متغيرات أخرى وبعضها تناولت ملائمة المعلومات المحاسبية كمتغير، في حين تناولت البعض الآخر القرارات الإستثمارية كمتغير تابع دون ربطها بالمتغيرات السابقة ، وتأتي مساهمة الدراسة الحالية في ربط هذه المتغيرات الثلاثة ودراسة العلاقة بينها.

القيمة العادلة:**مفهوم القيمة العادلة:**

استخدمت القيمة العادلة لمواجهة القصور في التكلفة التاريخية التي لم تستطع التعبير عن المركز المالي للوحدة بشكل يمكن الوثوق فيه، بالإضافة إلى التوسعات الكبيرة في الإستثمارات وما تتطلبه من ضرورة وقوف المستثمرين وحملة الأسهم على المركز الحالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية وما يطرأ على أموالهم من تغيرات، فقد أصبحت المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية غير قادرة على الوفاء بهذه المتطلبات، الأمر الذي يعزز التحول نحو القيمة العادلة.

لم يوجد اتفاق بين المحاسبين المهنيين والمنظمات المهنية والباحثين على تعريف محدد للقيمة العادلة، أو طريقة محددة لتقديرها بسبب تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداة المالية، إضافة إلى تأثيرها على خصائص المعلومات المحاسبية اللازمة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، وقد وردت عدة تعاريف للقيمة العادلة منها، عُرِّفَتْ بأنها المبلغ الذي يمكن

مقابله استبدال الأصل أو تسوية مطلوبات بين أطراف مطلعة وراغبة في عملية تتم بحسن نية بين أطراف ليست ذات مصلحة (كاظم وعبيس، 2012م، ص115)، كما عُرِّفت بأنها، مبلغ تقديري يمكن في مقابله تبادل أصل في تاريخ التقييم بين مشتري وبائع راغبين في عقد صفقة، وفي ظل سوق محايد بحيث يتوفر لكل منهما المعلومات الكافية وله مطلق الحرية وبدون وجود إكراه على إتمام الصفقة (حماد، 2003م، ص11)، وبذلك فإن تعريف القيمة العادلة يقوم على محورين أساسيين (حماد، 2003م، ص13-14):

المحور الأول: الأطراف الداخلة في الصفقة، ولا بد أن تتوافر فيها الآتي:

- 1- أن تتم الصفقة بين أطراف غير ذوي علاقة: تتم الصفقة بين طرفين مستقلين يسعى كل واحد منهما للتفاوض على أحسن الشروط التي يمكن الحصول عليها.
- 2- أن تتم بين أطراف راغبة في عقد الصفقة ومطلعة على حقائق أساسية ذات الصلة، وليست هنالك معلومات ذات أهمية متوفرة لأحد الأطراف دون الأخرى.

المحور الثاني: الظروف التي تتم فيها الصفقة: أن تتم في ظروف طبيعية دون حالات التصفية أو الإيجار.
قياس القيمة العادلة:

يتم تقدير القيمة العادلة وفقاً للتسلسل الهرمي لها، والذي يحدد الأولوية للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة حسب ثلاثة مستويات رئيسية هي (إبراهيم، 2011م، ص98):

المستوى الأول: مدخلات قابلة للملاحظة- السعر المعلن في السوق النشطة: تمثل الأسعار المعلنة أو القيمة السوقية في الأسواق النشطة للأصول أو الإلتزامات المطابقة، وللشركة التي تعد القوائم المالية القدرة على الحصول عليها في تاريخ القياس، والسوق النشط هو السوق المماثلة لسوق الأوراق المالية الكفاء، ويحقق السوق الكفاء التخصيص الأمثل للموارد المتاحة، ويتوقع في السوق الكفاء أن تستجيب الأسعار بسرعة في سوق الأوراق المالية لأي معلومة جديدة تصل المتعاملين من شأنها تغيير نظرهم في المنشأة المصدرة للسهم، وهذه المعلومات تشمل القوائم المالية، المعلومات التي تبثها وسائل الإعلام، السجل التاريخي لسعر السهم، التحليلات والتقارير المتعلقة بالحالة الاقتصادية العامة لأداء الشركة، وتوقعات المستثمرين حول المكاسب المستقبلية والمخاطر المرتبطة بهذه المكاسب (إبراهيم، 2011م، ص99)، ولكي يكون السوق كفاء يتطلب توافر الشروط التالية:

- 1- أن تكون المعلومات عن السوق متاحة للجميع وفي نفس الوقت ودون تكاليف.
 - 2- عدم وجود قيود على التعامل.
 - 3- يحق للمشاركين في السوق بيع أو شراء الكمية التي يرغبونها من السلع دون شروط وبسهولة.
 - 4- وجود عدد كبير من المشاركين في السوق بما يؤدي إلى عدم تأثير تصرفات بعضهم على الأسعار.
 - 5- اتصاف المستثمرين بالرشد من خلال سعيهم لتعظيم المنفعة التي يحصلون عليها من استغلال ثروتهم.
- وتعد الأسعار المعلنة في السوق الكفاء هو أكثر دليل موثوق فيه يمكن استخدامه لقياس القيمة العادلة كلما كان ذلك ممكناً (FASB, 2006, P6).

المستوى الثاني: مدخلات قابلة للملاحظة- بخلاف السعر المعلن: يتم استخدامه إذا لم يتم الحصول على الأسعار المعلنة في سوق نشطة وفقاً للمستوى الأول، وتشمل:

- 1- الأسعار المعلنة للأصول والإلتزامات المماثلة في الأسواق النشطة.

2- الأسعار المعلنة للأصول والإلتزامات المطابقة أو المماثلة في الأسواق غير النشطة، وهي الأسواق التي يوجد فيها القليل من المعاملات على الأصل أو الإلتزام أو أسعار غير حالية أو أسعار معلنة تتفاوت بشكل جوهري سواء مع مرور الزمن أو بين المتعاملين في السوق.

3- المدخلات الأخرى بخلاف الأسعار والتي يمكن ملاحظتها لأصل أو إلتزام ما.

4- المدخلات المشتقة من أو التي تؤكد بيانات السوق القابلة للملاحظة عن طريق علاقة الإرتباط المتبادلة أو وسائل أخرى.

المستوى الثالث: مدخلات غير قابلة للملاحظة: مدخلات غير قابلة للملاحظة في سوق الأصل أو الإلتزام، وتستخدم في قياس القيمة العادلة عندما تكون المدخلات القابلة للملاحظة غير متوافرة، وهي تعكس الإفتراضات الخاصة بالشركة التي تعد القوائم المالية عن الإفتراضات التي سيستخدمها المشاركين في السوق لتسعير الأصل أو الإلتزام بما فيها إفتراضات المخاطر.

مزايا استخدام القيمة العادلة:

تتمثل مزايا استخدام القيمة العادلة في (الجعارات، 2008م، ص31):

1- إظهار البنود المختلفة في قائمة المركز المالي بقيمة أقرب إلى الواقع، بحيث يعترف بالدخل بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في المنشأة أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمنشأة، ويكون مفهوم القيمة العادلة مبنية على افتراض أن المنشأة مستمرة في أعمالها.

2- إذا تم تقييم الأصول والإلتزامات وفق القيمة العادلة فإنها تعبر عن المركز الاقتصادي للمنشأة، لأنه أخذ الأسعار السوقية في الإعتبار.

3- تتفق مع مفهوم المحافظة على رأس المال.

4- تساعد في إجراء المقارنات بين المنشآت المتشابهة.

5- لها قدرة تنبؤية أكبر لأنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية.

6- يسمح التقدم في التكنولوجيا والخبرة الواسعة بتقدير الكثير من القيم العادلة بموثوقية باستخدام تقنيات تدمج مبادئ تسعير سوق رأس المال مع المعلومات حول ظروف السوق الجارية.

7- تمكين المنشأة من قياس أدائها المالية بالقيم العادلة لعدد من العمليات الداخلية من أجل:

أ- صنع القرارات الإستثمارية والتجارية المناسبة.

ب- إدارة وقياس المخاطر.

ج- تحديد كمية رأس المال اللازم لخطوط الأعمال المتنوعة.

المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات الإستثمارية:

أولاً: ملائمة المعلومات المحاسبية:

عرفت الملاءمة بأنها، وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة، وبالتالي قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه القرار، وعُرِّفت بأنها، المعلومات التي تؤثر في القرار وتساعد المستخدمين لها على التنبؤات عن نتائج الأحداث السابقة والحالية والمستقبلية أو على تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة (حسني، 2006م، ص34)، كما عُرِّفت

بأنها، قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه، ويتوقف مفهوم الملاءمة للمعلومات في الحياة العملية على متخذ القرار، وبالشكل التي تتلائم به المعلومات مع الغرض الذي أعدت من أجله (مردان، والسعبري، 2013م، ص228)، وتمكن المعلومات المحاسبية الملائمة مستخدمها من (الشيرازي، 1990م):

1- تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية.
2- تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات. وهذا يعني أن المعلومات الملاءمة تؤدي إلى تقليل من درجة عدم التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة.

3- تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية.

4- تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه القرارات.

وتتطلب الملائمة التضحية بشيء من الدقة الحسابية ودرجة من عدم التأكد لصالح التوقيت المناسب، إذ إن عملية اتخاذ القرارات دائماً محددة بفترة زمنية معينة، لذلك فإن المعلومات الملائمة هي التي تتوافر في وقت الحاجة إليها حتى لو كان ذلك على حساب الدقة في القياس أو مدى التأكد من صحة المقاييس الناتجة (Hendriksen and Michael, F. Eldon, 1992, S).

تتكون الملاءمة من الخصائص الفرعية الآتية (المخادمة، 2007م، ص266):

أ- **التوقيت المناسب:** أي وصول المعلومات المعدة إلى مستخدمها في الوقت المناسب، إذ إنه كلما زادت سرعة توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدمها كان الاحتمال كبيراً في التأثير في قراراتهم المتنوعة، وكلما زاد التأخير في توصيل المعلومات كانت الثقة أكبر بأن المعلومات لا تعتبر ملائمة. ويمكن التضحية بشيء من الدقة لصالح التوقيت المناسب، لأن عملية اتخاذ القرار تكون دائماً محددة بفترة معينة، لذلك فإن المعلومات الملائمة، هي تلك التي تتوافر في الوقت المناسب، ولو كان ذلك على حساب الثقة في عملية القياس، أو مدى التأكد من صحة المعلومات الناتجة.

ب- **القيمة التنبؤية:** وتعني احتواء المعلومات على قدرة تنبؤية، وبالتالي تمكين مستخدمي المعلومات من استشراف أو تقدير المستقبل وتكوين صورة احتمالية (تقديرية) عنه، فالمعلومة الجيدة هي التي تمكن المستخدم من تكوين التوقعات عن النتائج المستقبلية وتحسين إمكانياته وقدراته في هذا المجال.

ج- **التغذية العكسية:** احتواء المعلومات على خاصية تمكن مستخدمها من التقييم الارتدادي أو التغذية العكسية أو المرتردة من خلال المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات والتي تسهم في تحسين وتطوير نوعية مخرجات النظام وقدرته على التكيف في الظروف البيئية المتغيرة باستمرار، لذا يمكن القول إن المعلومات الملائمة هي التي تمكن متخذ القرار من تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير فيها وتقييم نتائج القرارات السابقة.

ثانياً: القرارات الإستثمارية:

تعريف القرار: عرف القرار بأنه، الاختيار من بين عدة بدائل بفرض تحقيق هدف أو مجموعة أهداف معينة، وعرف بأنه، التوصل إلى نتيجة أو حل لمشكلة قائمة أو لمواجهة مواقف محتملة الحدوث أو لتحقيق أهداف مرسومة (المحاسنة، 2005م، ص83).

عملية اتخاذ القرارات: تعتبر الوظيفة المحورية لإدارة أي منشأة اقتصادية وذلك لان نجاح المنشأة في تحقيق أهدافها يتوقف على قدرة الإدارة على اتخاذ قرارات رشيدة تضمن توظيف مواردها المتاحة بين إستخداماتها البديلة إستخداماً أمثل يحقق للمنشأة أكبر عائد ممكن على الأموال المستثمرة في نشاطها الإقتصادي (مطر، 2001م، ص23).

أنواع القرارات الإستثمارية: يهدف المستثمر من إتخاذ القرارات الإستثمارية إلى تعظيم الفوائد وتدنيّة المخاطر، وتتمثل أنواع القرارات الإستثمارية في (مصبيح، 2002م، ص42):

1- قرار الشراء: يتمثل في رغبة المستثمر في حيازة أصل مالي، ويتم اللجوء إليه عندما يرى المستثمر بأن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة تفوق القيمة الحالية السوقية للأصل المالي محل التداول مع الأخذ في الإعتبار المخاطر المصاحبة لهذه التدفقات النقدية.

2- قرار عدم التداول: يتخذ عندما يكون لدى المستثمر أصل مالي يكون قيمته السوقية الحالية تساوي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطر، وبالتالي لا يوجد أرباح ينتظرها المستثمر مما يجعله لا يتخذ قرار بالبيع أو الشراء.

3- قرار البيع: يتخذ عندما تكون القيمة السوقية للأصل المالي الذي يمتلكه المستثمر أكبر من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطر، حيث يرى المستثمر أن هنالك فرصة لتحقيق أرباح وعندها يتخذ قرار البيع.

المقومات الأساسية لقرار الإستثمار:

تتمثل المقومات الأساسية للإستثمار في:

1- الإستراتيجية الملائمة للإستثمار: تبنى إستراتيجية المستثمر على أساس تفضيله الشخصي، ووفقاً لها يصنف المستثمرين إلى عدة أصناف.

2- مراحل إتخاذ القرار: تتمثل مراحل إتخاذ القرار في (الصحن وآخرون، 2002م، ص226-227):

- تحليل و تشخيص الموقف محل القرار: في هذه المرحلة يتم الاعتراف بوجود حاجة إلى إتخاذ قرار ما وتحديد أبعاد القرار.

- تحديد البدائل: يتم تحديد مجموعة البدائل يمكن لمتخذ القرار الإختيار منها لأن وجود بديل واحد يعني عدم الحاجة لاتخاذ قرار، لذلك فإن تحديد البدائل يعتبر جزءاً هاماً في عملية إتخاذ القرار، وإذا لم يؤخذ البديل الأفضل في الإعتبار فإن القرار الجيد لا يمكن الوصول إليه.

- تقويم البدائل: في هذه المرحلة يتم تقويم كل بديل من البدائل المتاحة.

- إختيار البديل الأفضل: يتم إختيار البديل المناسب بعد تقويم جميع البدائل ويلاحظ أن التقويم المبدئي في المرحلة السابقة لا بد أن ينتج عنه إستبعاد أغلب البدائل، أما البدائل التي لم تستبعد فلا بد أن تتضمن نقاط ضعف عندئذ يحدد متخذ القرار أي هذه البدائل يقدم حلاً أفضل للمشكلة، ويكون قرار إختيار البديل سليم إذا تم إتباع الخطوات السابقة بصورة رشيدة.

- التنفيذ: بعد إختيار البديل الأفضل يتم وضعه في حيز التنفيذ.

- تقويم النتائج: في هذه المرحلة يتم تقويم نتائج تنفيذ القرار الذي تم إختياره، ومن الأخطاء الذي يقع فيها بعض متخذي القرارات في هذه المرحلة هو تنفيذ أحد البدائل وإفترض أن المشكلة قد تم تصحيحها، مما يتطلب متابعة وتقويم نتائج القرار على ضوء المشكلة الأصلية ويستخدم في هذه المرحلة ثلاث خطوات في عملية التقويم تتمثل في:

الخطوة الأولى: تحديد النتائج المطلوب تحقيقها من القرار مع وضع تقدير زمني للفترة التي ستستغرقها لتحقيق النتائج.

الخطوة الثانية: تنفيذ القرار الذي تم إتخاذه كجزء من عملية إتخاذ القرار.

الخطوة الثالثة: تقويم نتائج القرار أولاً بأول على ضوء النتائج المحددة سلفاً.

3- مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة: يعتبر الإستثمار عملية مبادلة بين العائد والمخاطرة وتوجد علاقة طردية بين العائد والمخاطرة فكلما زادت المخاطرة زاد العائد المتوقع يكون أكبر، وعلى المستثمر أن يتوقع مخاطر أكبر إذا أراد الحصول على عائد أكبر.

دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الإستثمار في سوق الأوراق المالية:

تعتبر المعلومات المحاسبية ضرورية للتوصل إلى أسعار الأوراق المالية التي تعكس علاقات المخاطرة والعائد، وتساعد المستثمرين على تكوين محافظ الأوراق المالية للحصول على أعلى معدل للعائد مع درجة معينة من المخاطر، كما أن توافر المعلومات المحاسبية يلعب دور مهم في سوق رأس المال من خلال تحقيق التوازن بين العائد والمخاطر وتخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالإستثمارات مما يترتب عليه زيادة حجم السوق وزيادة عدد المتعاملين وحجم التعامل (الحناوي، 2002م، ص130)، حيث يمثل سوق رأس المال الوسيلة المهمة لتجميع المدخرات وتقديمها إلى المستثمرين الذين يرغبون في التمويل، وعلى السوق أن يعكس أسعار التوازن لأسهم رأس المال ويتوقف ذلك على توافر المعلومات وتمائلها لجميع المستثمرين في السوق ومدى فهم وتفسير المستثمرين واستيعابهم للمعلومات (الدهراوي، 2001م، ص19)، ويمكن تقسيم المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية على النحو التالي (البحيصي ونجم، 2009م، ص721):

على مستوى المستثمر الفردي:

- الحصول على معلومات لتقييم أداء الإدارة وإخلاء مسؤوليتها.
 - الحصول على معلومات للتنبؤ بدرجات الربحية والمخاطرة المتعلقة بالإستثمار.
 - الحصول على معلومات تفيد ترتيب وتغيير مكونات محفظة الإستثمارات.
- على مستوى السوق:
- إشاعة الثقة والإستقرار في التعامل بين المستثمرين.
 - توفير أساس سليم لتبادل حقوق الملكية بين المتعاملين.
 - خلق مجالات لأدوات الإستثمار المبتكرة القادرة على جذب مدخرات المستثمرين.

على مستوى المجتمع:

- ترشيد القرارات الإستثمارية وحسن توزيعها بين مجالات الإستثمار.
- تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع بشكل عام.

مجتمع وعينة الدراسة :

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحثان تعميم نتائج الدراسة عليها، ويتكون من المتعاملين في سوق الخرطوم للأوراق المالية من مستثمرين ووسطاء ماليين ووكلاء، وقد قام الباحثان بتوزيع عدد (60) إستمارة إستبانة على المبحوثين بأسلوب العينة العشوائية البسيطة، وقد تم إعادة الإستبانة الموزعة كاملاً بنسبة إسترجاع بلغت 100%.

نبذة تاريخية عن سوق الخرطوم للأوراق المالية :

شهدت مسيرة سوق الخرطوم للأوراق المالية عدة مراحل حيث كان آخرها تحول السوق للتداول الإلكتروني وتتمثل هذه المراحل في ما يلي (سوق الخرطوم للأوراق المالية، 2012م، ص 12-13):

- في العام 1962م بدأت فكرة إنشاء سوق للأوراق المالية في السودان.

- في العام 1982م تمت إجازة قانون سوق الأوراق المالية من قبل مجلس الشعب ، لكي ينظم إنشاء سوق للأوراق المالية في السودان. ولكن لم يتم أي شيء في هذه المجال حتى 1992م.
- في العام 1992م بدأت الخطوات الجادة لإنشاء سوق للأوراق المالية في ظل سياسة التحرير الاقتصادي وفق البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي (1990-1993م)، وتم تأسيس هيئة الأسواق المالية وفي نفس العام أقر مجلس الوزراء تعديل على قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لعام 1992م، ولكن هذا القانون المعدل لم يف بـكل الأغراض لإنشاء سوق للأوراق المالية.
- في العام 1994م أجاز المجلس الوطني الإنتقالي قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية ، وأصبح بموجب سوق الخرطوم للأوراق المالية كياناً مستقلاً، وفي العاشر من أكتوبر لنفس العام بدأ العمل في السوق الأولية.
- في العام 1995م بدأ العمل في السوق الثانوية (سوق التداول) بعدد 34 شركة مدرجة، واستمر إدراج الشركات خلال مسيرة السوق في كل من السوق النظامية والموازية إلى أن وصل العدد إلى 60 شركة بنهاية العام 2013 م، وصنفت هذه الشركات في ثمانية قطاعات هي: قطاع البنوك، قطاع التأمين، القطاع التجاري، القطاع الصناعي، القطاع الزراعي، قطاع الإتصالات والوسائط، قطاع الخدمات، وقطاع أخرى.
- في العام 1999م بدأ العمل بنظام السوق الموازي، وتم تصنيف الشركات المدرجة بالسوق الثانوية وفقاً لإستيفائها للشروط المنظمة لإدراج الشركات في أي من السوقين النظامي والموازي.
- في العام 2001م إصدار وإدراج العديد من صكوك الصناديق الإستثمارية وشهادات المشاركة الحكومية (شهادة).
- في العام 2003م تم إعلان مؤشر الخرطوم عند نقطة الأساس 1000 نقطة، وإدراج السوق في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي.
- في العام 2007م إنضمام السوق لإتحاد البورصات الافريقية.
- في العام 2009م وضع خطة عمل لتطوير السوق كما بدأ نظام التحول للتداول الإلكتروني.
- في العام 2010م حقق حجم التداول أكبر معدلاته منذ بداية السوق الثانوية في العام 1995م، وتم اعتماد السوق بصفة مراقب في إتحاد البورصات العربية على أن يتمتع بكامل العضوية عند إنعقاد الإجتماع.
- في العام 2011م وصول وتركيب وتشغيل كل معدات التداول الإلكتروني وبداية التشغيل التجريبي لبرنامج التداول الإلكتروني، وقد تم اعتماد السوق عضو دائم بإتحاد البورصات العربية.
- في العام 2012م تم إنفتاح منظومة التداول الإلكتروني.

أداة الدراسة:

هي الوسيلة التي يستخدمها الباحثان في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على البيانات اللازمة للدراسة، وقد اعتمد الباحثان على الإستبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة، وتتكون الإستبانة من جزأين الجزء الأول إحتوى على المعلومات الشخصية عن عينة الدراسة، و الجزء الثاني إشتمل على عبارات لقياس متغيرات الدراسة، ويتم الإجابة عن العبارات من قبل عينة الدراسة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي المتدرج، وقد تم تحويل المتغيرات الأسمية لمقياس ليكرت الخماسي المتدرج (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، ولا أوافق بشدة) الى متغيرات كمية بإعطائها أوزان (1،2،3،4،5) على التوالي، ووزعت العبارات على ثلاثة متغيرات المتغير الأول (11)عبارة، المتغير الثاني (8) عبارات، والمتغير الثالث (7) عبارات.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات وفق الأساليب الإحصائية التالية:

- 1- استخدام معامل ألفا كرونباخ في قياس الثبات الإحصائي لأداة الدراسة.
- 2- حساب المتوسطات المرجحة لعبارة الفرضيات ، وذلك بغرض معرفة آراء واتجاهات المستجيبين وذلك حسب مقياس ليكارت الخماسي.
- 3- أسلوب الإنحراف المعياري لمعرفة درجة التباين في إجابات المبحوثين.
- 4- استخدام الارتباط لمعرفة اتجاه وقوة العلاقة بين المتغيرات.
- 5- استخدام الانحدار الخط البسيط لمعرفة درجة التأثير وبالتالي قبول أو رفض الفرضية

إختبار الصدق والثبات: يقصد بصدق الأداة أنها تقيس ما وضعت لقياسها، أما الثبات فيعني إستقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن يعطي نفس النتائج أو نتائج قريبة منها فيما لو كررت عملية القياس في ظروف مشابهة على نفس العينة أو على عينة مماثلة، وينقسم الصدق والثبات الى نوعين:

أ. **الثبات والصدق الظاهري:** تم إجراء إختبار للإستبانة قبل صياغتها النهائية للتأكد من ملائمتها لقياس أهداف الدراسة، والتأكد من سلامة صياغة العبارات الواردة فيها ومدى وضوحها من خلال عرضها على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة.

ب. **الصدق والثبات الإحصائي:** من أجل الإختبار الإحصائي لصدق وثبات الإستبانة تم استخدام معامل ألفا-كرونباخ من أجل إختبار ثبات الإجابات على عبارات الإستبانة حيث يقيس هذا المعامل مدى الثبات الداخلي لفقرات الإستبانة ومقدرتها على إعطاء نتائج متوافقة لردود المبحوثين تجاه العبارات، وتتراوح قيمة معامل الثبات بين الصفر والواحد الصحيح ، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح، وكلما اقترب معامل الثبات من الواحد كان الثبات مرتفعاً وكلما اقتربت من الصفر كلما كان الثبات منخفضاً، وتكون النسبة مقبولة إحصائياً إذا زادت عن (6)، فعندما يكون ثبات الأداة مقبولاً يمكن تعميم النتائج ، أما صدق الإستبانة فيساوي رياضياً الجذر التربيعي للثبات.

جدول رقم (1) : الإختبار الإحصائي للصدق والثبات

م	المتغيرات	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
1	القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة	11	%84	%70.56
2	ملاءمة المعلومات المحاسبية	8	%79.6	%63.36
3	القرارات الإستثمارية	7	%83.3	%69.39
	مستوى الإستبانة ككل	26	%91.3	%83.36

المصدر: إعداد الباحثان، 2016م

يتضح من الجدول رقم (1) أن معامل ألفا كرونباخ لكل متغير من متغيرات الدراسة ومستوى الإستبانة ككل مرتفع جداً مقارنة مع النسبة المقبولة إحصائياً وهي 60%، وعليه فإن الإستبانة تعتبر جيدة يمكن الإعتماد عليها لاختبار فرضيات الدراسة وتعميم النتائج على مجتمع الدراسة.

تحليل بيانات الدراسة:

جدول رقم (2) : عبارات المحور الأول: القياس المحاسبي للقيمة العادلة

الدرجة	الترتيب	الوزن النسبي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العبارة
مرتفع جداً	1	0.82	4.10	.796	يتم استخدام مدخل السوق الذي يعتمد على القيمة السوقية .
مرتفع	3	0.784	3.92	.787	يتم استخدام مدخل الدخل الذي يعتمد على القيمة الحالية للتدفقات النقدية .
مرتفع	3	0.784	3.92	.816	يتم استخدام مدخل التكلفة الذي يعتمد على القيمة المالية الفعلية.
مرتفع جداً	2	0.8	4.00	.803	يتم استخدام الأسعار الرسمية المعلنة في سوق نشطة .
مرتفع	4	0.78	3.90	.831	يتم استخدام الأسعار الرسمية المعلنة لأصول مشابهة في سوق نشطة.
مرتفع	6	0.762	3.81	.900	يتم استخدام الأسعار الرسمية المعلنة لإلتزامات مشابهة في سوق نشطة.
مرتفع	8	0.7	3.50	.893	يتم استخدام الأسعار الرسمية المعلنة لأصول مشابهة في سوق غير نشطة.
مرتفع	9	0.696	3.48	.948	يتم استخدام الأسعار الرسمية المعلنة لإلتزامات مشابهة في سوق غير نشطة.
مرتفع	6	0.762	3.81	.926	يتم استخدام المدخلات القابلة للملاحظة بخلاف الأسعار المعلنة .
مرتفع	7	0.744	3.72	.993	يتم استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة بخلاف الأسعار المعلنة .
مرتفع	5	0.776	3.88	.783	يتم استخدام المدخلات التي يمكن استنتاجها من البيانات القابلة للملاحظة بواسطة النماذج الرياضية.

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2016م

1- المتوسطات الحسابية: يتضح من الجدول رقم (2) أن المتوسطات الحسابية لجميع العبارات التي تعبر عن محور القياس المحاسبي للقيمة العادلة تتمركز بين (3.48 - 4.10) وهي تزيد عن الوسط الفرضي (3)، كما أن درجة الوزن النسبي للعبارات تتراوح بين مرتفع جداً ومرتفع، مما يدل على أن غالبية أفراد الدراسة موافقون على عبارات هذا المحور.

2- الانحرافات المعيارية: يتضح من الجدول رقم (2) أن جميع الانحرافات المعيارية لعبارات المحور قريبة من الواحد صحيح ويشير ذلك إلى التباين وعدم التجانس في إجابات أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (3) : عبارات المحور الثاني: ملازمة المعلومات المحاسبية

الدرجة	الترتيب	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارة
مرتفع	5	0.796	.911	3.98	يتم إيصال المعلومات المحاسبية إلى المستخدمين في الوقت المناسب
مرتفع	7	0.686	1.064	3.43	يتم التضحية بالدقة من أجل توصيل المعلومة في الوقت المناسب.
مرتفع جداً	2	0.816	.889	4.08	للمعلومات المقدرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار.
مرتفع جداً	1	0.82	.730	4.10	توقع نتائج مستقبلية لأجل اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.
مرتفع	5	0.796	.770	3.98	تتمتع المعلومات بالحيطه والحذر للاستخدامات المتوقعة.
مرتفع	6	0.786	.733	3.93	تتصف المعلومات بالصلاحيه للاستخدامات المتوقعة.
مرتفع جداً	3	0.814	.800	4.07	تمكن المعلومات من إعادة دراسة القرارات الاستثمارية وتقييمها.
مرتفع جداً	4	0.804	.770	4.02	تؤكد المعلومات وتصحح التوقعات السابقة.

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2016م

- 1- المتوسطات الحسابية: يتضح من الجدول رقم (3) أن المتوسطات الحسابية لجميع العبارات التي تعبر عن محور القياس المحاسبي للقيمة العادلة تتمركز بين (3.43 - 4.10) وهي تزيد عن الوسط الفرضي (3)، كما أن درجة الوزن النسبي للعبارات تتراوح بين مرتفع جداً ومرتفع، مما يدل على أن غالبية أفراد الدراسة موافقون على عبارات هذا المحور.
- 2- الإنحرافات المعيارية: يتضح من الجدول رقم (3) أن جميع الانحرافات المعيارية لعبارات المحور قريبة من الواحد صحيح ويشير ذلك إلى التباين وعدم التجانس في إجابات أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (4) : عبارات المحور الثالث: ترشيد القرارات الإستثمارية

الدرجة	الترتيب	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارة
مرتفع	2	0.794	.637	3.97	يتم تقدير التدفقات الداخلة من خلال تحليل السوق.
مرتفع	6	0.754	.722	3.77	يتم تقدير التدفقات الخارجة التشغيلية المتغيرة والثابتة.
مرتفع	3	0.79	.729	3.95	يتم تقدير التدفقات الخارجة الرأسمالية المبدئية
مرتفع	4	0.784	.766	3.92	يتم تحديد معدل العائد الذي يطلبه المستثمر مقارنة مع المعدل السائد.
مرتفع	5	0.78	.824	3.90	يغطي المعدل المخاطر ويحقق عائد مقابل الأموال المستثمر.
مرتفع	2	0.794	.863	3.97	يتم أخذ توقيت الحصول على العائد من المشروع في الحسبان عند التقييم.
مرتفع جداً	1	0.814	.841	4.07	يتم استخدام مؤشرات تقييم الربحية عند تقييم المشروع.

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2016م

- 1- المتوسطات الحسابية: يتضح من الجدول رقم (4) أن المتوسطات الحسابية لجميع العبارات التي تعبر عن محور القياس المحاسبي للقيمة العادلة تتمركز بين (3.90 - 4.07) وهي تزيد عن الوسط الفرضي (3)، كما أن درجة الوزن النسبي للعبارات تتراوح بين مرتفع جداً ومرتفع، مما يدل على أن غالبية أفراد الدراسة موافقون على عبارات هذا المحور.
- 2- الإنحرافات المعيارية: يتضح من الجدول رقم (4) أن جميع الانحرافات المعيارية لعبارات المحور قريبة من الواحد صحيح ويشير ذلك إلى التباين وعدم التجانس في إجابات أفراد عينة الدراسة.

إختبار فرضيات الدراسة :

الفرضية الأولى: هنالك علاقة بين القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة وملائمة المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (5) : معامل الارتباط والتحديد للفرضية الأولى

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	R Square Change	Change Statistics			
						F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.506 ^a	.256	.242	.47848	.256	18.556	1	54	.000

a. Predictors: (Constant), قياس القيمة العادلة

b. Dependent Variable: ملائمة المعلومات المحاسبية

يتضح من الجدول رقم (5) أن هنالك علاقة طردية موجبة بين القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة وملائمة المعلومات المحاسبية، كما يشير معامل التحديد R Square إلى أن 25.6% من التغير في ملائمة المعلومات المحاسبية يعزى إلى

القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة، كما أن هنالك علاقة معنوية لأن قيم (Sig) أقل من (0.05)، مما يؤكد قبول الفرضية التي تنص على أن هنالك علاقة بين القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة وملائمة المعلومات المحاسبية. **الفرضية الثانية:** هنالك علاقة بين القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة وترشيد القرارات الإستثمارية.

جدول رقم (6) : معامل الارتباط والتحديد للفرضية الثانية

Model Summary

Change Statistics

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.549 ^a	.301	.288	.47109	.301	22.865	1	53	.000

Predictors: (Constant), قياس القيمة العادلة

b. Dependent Variable: القرارات الإستثمارية

يتضح من الجدول رقم (6) أن هنالك علاقة طردية موجبة بين القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة وترشيد القرارات الإستثمارية، كما يشير معامل التحديد R Square إلى أن 30.1% من التغير في القرارات الإستثمارية يعود إلى القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة، كما أن هنالك علاقة معنوية لأن قيم (Sig) أقل من (0.05)، مما يؤكد قبول الفرضية التي تنص على أن هنالك علاقة بين القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة وترشيد القرارات الإستثمارية.

الفرضية الثالثة: هنالك علاقة بين ملائمة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات الإستثمارية.

جدول رقم (7) : معامل الارتباط والتحديد للفرضية الثالثة

Model Summary^b

Change Statistics

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.759 ^a	.576	.569	.35840	.576	76.198	1	56	.000

a. Predictors: (Constant), ملائمة المعلومات المحاسبية

b. Dependent Variable: القرارات الإستثمارية

يتضح من الجدول رقم (7) أن هنالك علاقة طردية موجبة بين ملائمة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات الإستثمارية، كما يشير معامل التحديد R Square إلى أن 57.6% من التغير في القرارات الإستثمارية يعود إلى ملائمة المعلومات المحاسبية، كما أن هنالك علاقة معنوية لأن قيم (Sig) أقل من (0.05)، مما يؤكد قبول الفرضية التي تنص على أن هنالك علاقة بين ملائمة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات الإستثمارية.

النتائج:

من تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة يؤدي إلى توفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب.
2. تتمتع المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة بالقدرة التنبؤية.
3. تصحح المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة التوقعات السابقة لمتخذ القرار.
4. المعلومات المحاسبية الملائمة التي توفرها القيمة العادلة تساعد المستثمر في تقدير التدفقات النقدية لقراره الاستثماري.
5. المعلومات المحاسبية الملائمة تمكن المستثمر من تقييم جدوى القرار الاستثماري من خلال حساب العائد الخاص به.

6. يعتمد المستثمر على المعلومات المحاسبية في حساب العائد والمخاطرة عند اتخاذ القرار الإستثماري.

التوصيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بالآتي:

1. أن يتم استخدام مدخل السوق الذي يعتمد على القيمة السوقية في القياس المحاسبي.
2. أن يتم استخدام مدخل الدخل الذي يعتمد على القيمة الحالية للتدفقات النقدية في حالة عدم توفر القيمة السوقية.
3. على المستثمر الإعتماد على تحليل السوق في تقدير التدفقات النقدية.
4. على المستثمرين المقارنة بين معدل العائد مع المعدل السائد ومن ثم اتخاذ القرار المناسب.

المراجع :

1. البشتاوي، سليمان حسين والمبيضين، أحمد محمد، (2008م) ، تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملائمة وموثوقية البيانات المالية في شركات الوساطة المالية الأردنية، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد الأول ، ص.73-57
2. الدهراوي، كمال الدين مصطفى ، (2001م) ، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار .عمان :دن.
3. العرود، شاهر فلاح، (2012م) ، منفعة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لتحسين بيئة قياس القيمة العادلة في المصارف التجارية الأردنية . مؤتمر معايير التقارير المالية الدولية ، التحديات والفرص، القصيم :جامعة القصيم ، كلية الاقتصاد والادارة، ص 179-217.
4. المحاسنة، محمد عبدالرحيم، (2005م) ، أثر كفاءة نظم المعلومات في فاعلية إتخاذ القرار .المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد الأول، ص78-100.
5. المخادمة، أحمد عبدالرحمن، (2007م) ، اثر نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية .مجلة المنارة، العدد الثاني، المجلد الثالث عشر، ص 253-286.
6. كاظم، حاتم كريم وعبيس، بهاء حسين، (2012م) ، علاقة منهج القيمة العادلة بالأزمة المالية العالمية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 14، العدد4، ص113-128.
7. حماد , طارق عبدالعال، (2003م) ، المدخل الحديث في المحاسبة -محاسبة القيمة العادلة .الإسكندرية :الدار الجامعية.
8. الجعارات، خالد جمال ، (2008م) ، معايير التقارير المالية الدولية. عمان: إثراء للنشر والتوزيع.
9. صالح، رضا إبراهيم ، (2009م) ، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الثاني، مجلد 46 ، ص39-98.
10. مردان، زيد عائد والسعبري، إبراهيم عبد موسى ، (2013م) ، القيمة العادلة وتأثير استعمالها في جودة التقارير المالية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 8، العدد25، ص214-242.
11. عبدالرحمن، محمد كمال الدين محمد، (2008م) ، أثر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة على القابلية للمقارنة لمعلومات التقارير المالية الدولية، مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد الثاني، ص.217-243.
12. البحيصي، عصام محمد ونجم، أنور عدنان، (2009م) ، مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية إستخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الإستثمارية، مجلة الجامعة الإسلامية - سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، ص713-739.

13. إبراهيم، عمرو حسن ، (2011م) ، نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ضوء الأزمة المالية العالمية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الثاني، الجزء الثاني، ص71-119.
14. الفتلاوي، قيصر علي والنصراوي، سلام عادل ، (2015م) ، دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 36، ص183-212.
15. الحناوي وآخرون، محمد صالح ، (2002)، تحليل وتقييم الأوراق المالية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
16. مصيبح، أحمد ، (2002م) ، الاستثمار المالي مع دراسة حالة الجزائر- الجزائر، المدرسة العليا للتجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، ص42.
17. زيود وآخرون، لطيف، (2007م) ، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرارات الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد29، العدد الأول، ص171-188.
18. الصحن وآخرون، محمد فريد، (2002م)، مبادئ الادارة العلمية، الاسكندرية: الدار الجامعية.
19. الشيرازي، عباس مهدي، (1990)، نظرية المحاسبة، الكويت: ذات السلاسل للنشر والتوزيع.
20. مطر، محمد، (2001م) ، دور المحاسب الاداري في عملية إتخاذ القرارات .مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 120، ص23.
21. حسني، هناء إسماعيل، (2006م) ، نظم المعلومات المحاسبية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
22. حمزة، محي الدين، (2007م) ، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإستثمار في سوق عمان للأوراق المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد23، العدد الأول، ص 145-174.
23. سوق الخرطوم للأوراق المالية، (2012م)، التقرير السنوي، الخرطوم.
24. (FASB), F. A. (2006). Statement of Financial Accounting Standards No.157. "Fair Value Measurement". Norwalk: Connecticut.
25. Leuz Christian and Laux Christian. (2009). The Crisis of Fair Value Accounting- Making Sense of the Recent Debate Accounting. The University of Chicago, Booth School of Business, Journal of Organization and Society,N.Y, Vol. 34, p826.